

تضحية

المحامي منير الشدياق
mounirchidiac2014@gmail.comمتعاوناً مع المنظمات والجمعيات المحلية والدولية
شراكة الأمن العام والمجتمع المدني تعزز الحقوق

نهج اعتماد اعلى المعايير الدولية لحقوق الانسان الذي تطبقه المديرية العامة للأمن العام في كل مجالات عملها، لم يتوقف عند حدود اطلاقها مدونة قواعد سلوك العسكريين الخاصة بها، بالتعاون مع مكتب الامم المتحدة في لبنان، ولا عند بناء نظارة نموذجية. بل تطور ليثمر تعاوناً عملياً مع منظمات وجمعيات المجتمع المدني، بما جعلها شريكة لها في تعزيز شرعة حقوق الانسان

مئات المنظمات والجمعيات

يتجاوز عدد منظمات وهيئات وجمعيات المجتمع المدني المحلية والدولية التي تتعاون وتنسق مع المديرية العامة للأمن العام بشكل دائم ومتواصل، في مختلف مجالات حقوق الانسان، 300 منظمة وهيئة وجمعية. التعاون يشمل مواضيع حقوقية - انسانية مختلفة، كمكافحة جرائم المخدرات، الاتجار بالبشر، تسول الاطفال على الطرقات، انتهاك حقوق المرأة، انتهاك حقوق الطفل، الهجرة غير الشرعية، لعب الميسر، مساعدة المشردين، المعاملة النموذجية للموقوفين موقتا وللسجناء، مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر، مساعدة ضحايا المخدرات، الحد من اخطار ادمان التدخين، وسواها من الافات

الهجرة غير الشرعية واللجوء، مكافحة الاتجار بالبشر، عمالة الاطفال غير القانونية، التعامل مع التقارير الدولية الخاصة بحقوق الانسان وسواها من الملفات. وذلك بشكل مباشر او من خلال التنسيق مع المنظمات والهيئات والجمعيات المحلية والدولية، ومع المؤسسات الرسمية المعنية. وقد بينت الاحصاءات انها تستقبل وتتابع وتعالج ما يتراوح بين 1100 الى 1500 حالة انسانية تتصل بعملها شهرياً. ما تجدر الاشارة اليه هو ان في امكان اي منظمة او هيئة او جمعية تعنى بأي مجال من مجالات حقوق الانسان ان تتواصل معها على الرقم 01-424638 للتعاون والتنسيق. فالمديرية تضع كل امكاناتها في خدمة القضايا الانسانية ضمن حدود مهماتها وصلاحياتها القانونية.

القيمة الحضارية والانسانية لأي مؤسسة عسكرية او امنية او حتى مدنية، لا تقاس الا بمدى احترامها حقوق الانسان وتوفيرها الضمانات العمالية لها. الاكيد ان مستوى ذلك الاحترام وتلك الضمانات لا يقاس بكمية الشعارات والاقوال، بل حصراً بكمية ونوعية الافعال التي تجعلها واقعا ملموساً. انطلاقاً من هذه الحقائق، سؤال بشقين يفرض نفسه: ما هي ابرز الانجازات التي قامت بها المديرية العامة للأمن العام، منذ بدء خطة تطويرها وتحديثها التي اطلقها اللواء عباس ابراهيم منذ اوائل عام 2012 حتى اليوم، بشكل تلقائي من جهة اولي، او بالتعاون مع منظمات وهيئات وجمعيات المجتمع المدني المحلية والدولية من جهة ثانية، احتراماً وضمناً لتلك الحقوق؟

المجتمع المدني

يضم المجتمع المدني مجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية، المنظمات غير الربحية، النقابات العمالية، المنظمات الخيرية، المنظمات الدينية، النقابات المهنية، مؤسسات العمل الخيري، وسواها. هو يتميز بكونه ينهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم اعضائه أو الآخرين، استناداً الى اعتبارات اخلاقية او ثقافية او سياسية او علمية او دينية او حقوقية او خيرية.

دائرة لحقوق الانسان

في تشرين الاول 2016 تم استحداث "دائرة حقوق الانسان والمنظمات والهجرة" في المديرية العامة للأمن العام. تعنى الدائرة بمعالجة ملفات حقوق الانسان ومتابعتها،

والقانونية المتعلقة بحقوق الانسان والمعتمدة دولياً، في كل مجالات عملها، من جهة اخرى. كل بنود المدونة لها الصفة الالزامية بالنسبة الى جميع عسكري الامن العام.

ونقابتي المحامين

لاول مرة في تاريخ المديرية العامة للأمن العام ونقابة المحامين في لبنان، تم توقيع بروتوكول تعاون بين المديرية ونقابة المحامين في بيروت في 24 ايار 2015. كما تم توقيع بروتوكول مماثل مع نقابة المحامين في طرابلس في 27 ايلول 2016. تضمننا كل ما من شأنه تحديد اسس التعاون وتسهيل مهمات المحامين لدى جميع مكاتب ودوائر ومراكز الامن العام.



يمكن قوس المجتمع المدني التواصل مع الامن العام للتنسيق والتعاون

استحداث دائرة خاصة تعنى بحقوق الانسان



تنسيق مع السفارات الاجنبية ومنظمة الامم المتحدة بازاء الازواج القانونية والاجتماعية للاجانب الموقوفين موقتا.

مساواة المرأة بالرجل

وذلك على صعيد حق منح اذن سفر ابنتهما القاصر. في الماضي كان اذن سفر القاصر دون سبع سنوات يعطى بموافقة الاب والام معا. اما القاصر بين 7 و18 سنة، فالاذن بسفره كان محصوراً بوالده فقط دون اي اعتبار لرأي الام. امام هذا الواقع الذي يهدر حقوق المرأة ضمناً، ويهدد تكريس مساواتها بالرجل في كل ما يتصل بمسؤوليات الامن العام، اصدر اللواء عباس ابراهيم في 11-12-2013 تعليمات قضت بتكريس القاعدة التالية: اما موافقة الاب والام معا على اذن سفر القاصر دون 18 سنة، واما احدهما يكون ملزماً ابراز قرار صادر عن السلطة القضائية المختصة يعطيه حق منح الاذن بمفرده. بذلك اصبح منح جواز السفر اللبناني لقاصر دون الثامنة عشرة من عمره يخضع للاحكام التالية:

اولاً: بصورة الزامية، يجب اخذ موافقة وتوقيع والد ووالدة القاصر معا على كل طلب جواز سفر لقاصر دون الثامنة عشرة من العمر، وذلك:

- 1- اما امام المختار الذي يصادق على توقيع كل منهما على حدة.
- 2- او امام عسكري الامن العام في المركز الاقليمي الذي يتسلم الطلب ويصادق على التوقيع. في حال وفاة الوالدين او احدهما، او في حالة الطلاق او الهجر، فإنه يعود حق الاذن بالسفر والتوقيع على الطلب الى من يحل محله قانوناً بناء على حكم قضائي مصادق عليه من المرجع المختص في تاريخ لا يعود الى اكثر من سنة. بذلك تكرس حق مساواة المرأة بالرجل في منح اذن السفر لابنتهما القاصر.

والمساواة في التطوع

تشير الارقام الى انه منذ بدء تنفيذ خطة تحديث الامن العام حتى اليوم، بفعل دورات التطوع المتلاحقة، زاد عدد الضباط الاناث بمعدل اربعة اضعاف عما كان عليه العدد سابقاً. اما نسبة الرتبة الاناث فزادت في حدود الضعفين والنصف. وتؤكد الوقائع ان كل الوظائف اصبحت متاحة للمرأة، حتى الامنية منها والمتمثلة بمتابعة رصد شبكات الارهاب والتجسس، حيث استحدثت فرق



مساواة المرأة بالرجل في دورات التطوع والوظائف والمهام.

عزم لا يلين



٧٢ سنة



لبنان - مركز الاجانب، وتتم حراسته من عناصر الامن العام. كل ذلك بهدف تأمين افضل شروط المعاملة الانسانية لكل الموقوفين موقتا ذوي الحالات الانسانية الاستثنائية.

ج- الوجبات الغذائية الثلاث التي تقدم يوميا للموقوفين موقتا، والتي تستوفي الشروط الصحية والغذائية وتتلاءم مع المعتقدات الدينية والعقائدية ومع الحالات الصحية الخاصة، يتم تحضيرها في اشراف مباشر من اختصاصيات تغذية يتبعن لرابطة كاريتاس لبنان.

د- استنادا الى التعاون والتنسيق الدائم بين الامن العام واللجنة الدولية للصليب الاحمر، يقوم وفد منها بزيارة النظارة بشكل اسبوعيا لمقابلة اي موقوف موقتا ورفع تقرير في نتيجة الزيارة، بما يضمن اعلى معايير احترام حقوق الانسان.

هـ- هناك تنسيق دائم بين الامن العام وجميع السفارات الاجنبية العاملة في لبنان ومع منظمة الامم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR في كل ما يخدم الاوضاع القانونية والاجتماعية للاجانب الموقوفين موقتا في النظارة.

و- بالتعاون مع المنظمات والهيئات التي تعنى بحقوق الانسان، وكذلك مع ادارات العديد من المدارس، يتم اجراء نشاطات ترفيهية متنوعة داخل النظارة بشكل دوري، كاستقبال فرق تعزف الموسيقى، او طلاب يقومون بتعليم الموقوفين موقتا انجاز بعض الاشغال اليدوية، وغيرها من النشاطات ذات الطابع الفني والاجتماعي والترفيهي. بما يتيح لاشخاص موقوفين موقتا الاستفادة من تلك الاجواء الترفيهية والثقافية في آن.

تكريسا للدستور والقوانين

يأتي اداء الامن العام هذا، المكرس للحقوق بشكل تلقائي او بالتعاون مع قوى المجتمع المدني، كترجمة فعلية لمقدمة الدستور اللبناني ومضمونه والقوانين اللبنانية ذات الصلة، وللكتير من التشريعات الدولية الانسانية والاتفاقات والمعاهدات التي وقعت عليها الدولة اللبنانية، كالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اتفاق القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، وسواها.



مكتب لكاريتاس لبنان داخل نظارة الامن العام المحدثة والمراعية اعلى معايير حقوق الانسان.

الانسان العالمية. فهي تتضمن 800 سرير ضمن غرف واسعة ومجهزة بمكيفات وتلفزيونات والات لتنقية الهواء، اضافة الى وجود اربعة متنزهات، ملعب كرة سلة، مطاعم، ناد رياضي، نشاطات ترفيهية وفنية، مكتبة تحوي كتبا متنوعة للثقافة العامة، مشغل للاعمال اليدوية، هواتف للاتصالات المحلية والدولية، مستوصف وسواها. ناهيك بان اطباء من الامن العام موجودون فيها بشكل متواصل لمعاينة الموقوفين موقتا.

في هذا السياق لا بد من التوقف عند بعض اطر التعاون بين الامن العام ومنظمات وهيئات وجمعيات حقوق الانسان ضمن النظارة، وبرزها:

أ- تتضمن النظارة مكتبا خاصا لكاريتاس لبنان يضم مرشحات اجتماعيات يتواجدن ليلا ونهارا في النظارة لتأمين الرعاية النفسية والاجتماعية لأي موقوف يعاني من اضطراب او مرض نفسي، وكذلك لاي موقوفة موقتا تكون حاملا.

ب - اذا صودف ان كانت احدى الموقوفات موقتا، على سبيل المثال، لديها طفل رضيع مثلا او تعرضت لفعل من افعال الاتجار بالبشر او غير ذلك من الحالات المشابهة، فإن الامن العام يحرص، تحت اشراف القضاء المختص، على عدم وضع اصحاب تلك الحالات ضمن النظارة واما في دار رعاية خاص تديره رابطة كاريتاس

محترفة، وباتت المرأة تخضع لدورات في الاختصاصات المختلفة، مهنية وادارية وثقافية وامنية وعسكرية.

في الاستنتاج، يمكن القول ان المديرية العامة للامن العام التي كانت اول مؤسسة عسكرية في تاريخ لبنان تطوع امرأة في صفوفها عام 1972، تتجه اليوم لتكون اول مؤسسة عسكرية تحقق المساواة الكاملة بين المرأة والرجل، عدديا ووظيفيا، من مرحلة التطوع في الدورات، الى الوظائف والمهام الخاصة.

حقوق الموقوف موقتا

مع تسلم اللواء ابراهيم زمام المسؤولية في المديرية العامة للامن العام، وبعد جولة له على نظارتها الكائنة منذ عام 2000 ضمن طبقة سفلية تحت جسر العدلية، حيث ظروف اقامة العسكريين والموقوفين موقتا لم تكن تتوافر فيها الشروط الصحية والحقوقية اللازمة، خاطب ضباطها وعناصرها قائلا: "عار على الامن العام ان تبقى نظارته على وضعها الحالي تحت الارض". من ذلك التاريخ بدأ السعي الى ايجاد ارض مناسبة لتشييد نظارة عليها. في 8 ايلول 2016 دشنت النظارة الجديدة للامن العام تحت شمس ساحة العبد. النظارة الجديدة تعتبر من بين الاعمى في لبنان والشرق الاوسط لناعية مواصفاتها ومراعاتها لاعلى معايير حقوق